جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

السيد الأستاذ المحاسب / الرئيس التنفيذي

لشركة مطاحن مصر العليا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير السيد/ مراقب الحسابات عن القوائم المالية ا (المجمعة) للشركة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الوكيل الأول
مدير الإدارة
(محاسب / أحمد محمد فرج)

تحريراً في ١١ / ٣ / ٢٠٢٦

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعه

لشركة مطاحن مصر العليا في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

السادة /رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة [1] لشركة مطاحن مصر العليا (ش.م. م) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥كذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ:

- بلغ صافي الربح المحقق خلال الفترة نحو ٩٢,٨٣٢مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بنقص قدرهنحو ٢١,٩٩٢ جنيه عن الفترة المماثلة من العام المالي السابق البالغة نحو ١١٤,٨٢٤ مليون جنيه وبنسبة

[1] المعتمد من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٢) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٢٦

انخفاض قدرها نحو ١٩,١٥ % وقد ساهمت الايرادات العرضية (الغير متعلقة بنشاط الشركة الرئيسي) والمتمثلة في (إيرادات استثمارات مالية , إيرادات وأرباح أخري, أرباح رأسمالية , إيرادات تمويلية) بنحو ٤٩,٤٣٤ مليون جنيه وبنسبة نحو٤١,٢٧% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ قدرة نحو ١١٩,٧٨٣ مليون جنيه . **وقد تأثر بقيمة بعض الايرادات والمصروفات التقديرية أهمها ما يلى :-**

البيان	المبلغ بالمليون جنيه
خامات ووقود	٧,٣٠٧
خدمات مشتراه	٣,٧٩٤
أجور نقدية	٦,٥٠٨
مزايا عنيه	١,٧٥٧
تأمينات إجتماعة	٠,٩٩٢
خدمات مباعة	١٤,٢٣٤

وكذا مبلغ نحو ٢٦,٩٥١ مليون جنيه تقديريا قيمة ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة دون إعداد إقرار ضريبي عن فترة المركز المالي للوقوف على صحة المبلغ من عدمه كما لم يتم تأثير قائمة الدخل بقيمة الضريبة المؤجلة عن الفترة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية رقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل – فقرات (١٥ , ١٦).

- عدم تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض المصروفات التى تخص الفترة بشركة مصر العليا قيمتها نحو ٣,٠٤٠مليون جنيه (منها نحو ٢,٤١٦ مليون جنيه قيمة جزء من كهرباء التشغيل عن شهر ديسمبر ٢٠٢٥، نحو٦٢٤ ألف جنيه قيمة (مزايا عينية – علاج العاملين) المستحقة عن شهرديسمبر ٢٠٢٥ وكذا مبلغ نحو ٢٠٢ ألف جنيه بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة معظمها أجور للعاملين دون الحصر الفعلي لكافة عناصر المصروفات والتكاليف الأخرى التى تخص الفترة.
- درجت الشركة على تسوية قيمة إيرادات بيع مخلفات الأنتاج ونواتج الغربلة وكذا إيرادات المشغولات الداخلية التامة بالتكلفة بتخفيض حساب الأجور النقدية حيث قامت الشركة بإقفال قيمة تلك الأيرادات خلال الفترة وقدرها نحو ١٨,٠٦١ مليون جنيه بواقع ١٥,٩١٧ مليون جنيه قيمة إيرادات بيع مخلفات الأنتاج ونواتج الغربلة ،٢,١٤٤ مليون جنيه قيمة إيرادات مشغولات داخليه وذلك بتخفيض حساب الأجور النقديه بمبلغ نحو ١٧,٩١٧ مليون جنيه ، إضافة الباقى وقدره ١٤٤ ألف جنيه لحساب الأيرادات مشغولات داخلية تامة بالتكلفة .

- ظهر رصيد حساب تعويضات وغرامات بشركة مصر العليا (مصروف) في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بمبلغ نحو ٣,٦٣٤ مليون جنيه منها مبلغ نحو ١,٤٧٩ مليون جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن الحمولات القانونية المثبتة برخصة تسيير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضاً على كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات فضلا عن أثر ذلك على المصروفات المعتمدة بالإقرار الضريبي.
- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك على النحو التالي:-

- قامت الشركة بتنفيذ الحكم القضائي (النهائي) الصادر ضدها لصالح شركة وادى كوم أمبو لاستصلاح الأراضي في الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بسداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه وذلك بعد إستنفاذ كافة درجات التقاضى والدعاوى الأستئنافية والنقض و تم سداد مبلغ نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه (شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٧ مسحوب على بنك مصر فرع سوهاج) لشركة وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي وكذا تم سداد مبلغ ٢,٩٠٢ مليون جنيه قيمة رسوم تنفيذ الحكم المشار إليه لذات الشركة وذلك بناءا على الاجتماعات التي عقدت بمقر وزارة العدل بين الشركة والممثل القانوني لشركة وادى كوم أمبو ووكيل الشؤون القانونية لمحافظة أسوان في ٢٠٢٤/٩/٢٩ , ١، ٢٠٢٤/١٠/٩ (لم نواف بمحاضر اجتماعات تلك الجلسات) وكذا تم تسليم أصل الصيغتين التنفيذيتين للحكمين لمكتب السيد المستشار مساعد / وزير العدل لشئون التفتيش القضائى - إدارة التنفيذ وأفادت إدارة الشركة أنه تم تسليم أصل الصيغة التنفيذية لمحافظة أسوان دون إفادتنا بما يؤيد ذلك و دون إتخاذ أية إجراءات قانونية لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة .
- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة المباني والإنشاءات ضمن الأصول الثابتة للشركة نحو ٣٧٥ ألف جنيه بعد إستلام الأرض التي مازالت بحوزة الشركة ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦, وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .دون قيام الشركة بأي إجراء لتقنين تخفيض تلك الأرض مع الجهات الإدارية المختصة.

❖ بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٢٨,٧٠٥ مليون جنيه مقابل ذات القيمة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وتجدر الإشارة إلي وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٩١ مليون جنيه لتصبح نسبة المخصص نحو ١٥% منها وتتمثل أهم تلك الخلافات في فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتي ٢٠٢١/٢٠٢٠ جاري فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية ، ولجان الطعن , وكذا مطالبة الضرائب على القيمة المضافة عن السنوات من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وقدرها نحو ٨٦ مليون جنيه والواردة فى يناير ٢٠٢٦.

❖ بلغ رصيد حساب مخصص الضرائب المتنازع عليها بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى ذات التاريخ مبلغ نحو ٥,٤٩٢ مليون وبعد إستخدام مبلغ نحو ٥,٤٩٣ مليون جنيه وسداده لمصلحة الضرائب المصرية قيمة فروق فحص بعد الطعن عليها عن الفترة من ٢٠٠٩/٧/١ وحتى ٢٠١٧/٦/٣٠ونرى عدم كفايته فى ضوء الموقف الضريبي للشركة وأهمها على النحو التالي:-

- تم الطعن لضريبة الدخل عن الفترة من ٢٠١٧/٧/١ إلى ٢٠٢٠/٦/٣٠والذي أسفر عن فروق وغرامات وفوائد قدرها نحو ٧,٤٠٢ مليون جنيه وتم تخفيض المبلغ بمبلغ نحو ٥,٢٤٢ مليون جنيه ليصبح صافى الفروق نحو ٢,١٦١ مليون جنيه وتم تحويل مبلغ نحو ٩٦٠ ألف جنيه إلى لجنة الطعن.و تم سداد الباقى وقدره نحو ١,٢٠١ مليون جنيه و دون سداد الغرامات وفوائد التأخير بمبلغ ٢٤٠ ألف جنيه ولم يتم فحص السنوات التالية.
- أخر فحص ضريبي لضريبة الدمغة حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ .
- أخر فحص ضريبي لضريبة كسب العمل (المرتبات) حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ ومنها الفترة وسداد الفروق و٣٥% من مقابل التأخير والباقى وقدره ٣٨٩ ألف جنيه تم تقديم طلب للتنازل عنه لم يتم البت فيه.
- تم فحص العام المالى ٢٠٢٠ (ضريبة المرتبات) ومحولة للجنة داخلية لتخفيض الفروق المستحقة وتم سداد أصل الضريبة .
- كما تم فحص أعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٢ (ضريبة المرتبات) والذى أسفر عن فروق بلغت نحو ١,٥٨٢ مليون جنيه وتم الطعن عليها

❖ بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعاوي القضائية المقامة من شركة وادي كوم إمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كوم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه والتي تم تنفيذ الحكم القضائي الخاص بها وسداد القيمة مضافا إليها قيمة رسوم التنفيذ بواقع نحو ٢,٩٠٢ مليون جنية بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٧ بموجب عدد ٢ شيك بنكي مقبول الدفع مسحوب على

بنك مصر فرع سوهاج دون قيام الشركة بالعمل على تحصيل القيمة من محافظة أسوان والوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو حتى تاريخه.

- بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٢٦٧ألف جنيه مقابل نحو ١,١٣٣ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بانخفاض قدره نحو ٨٦٦ ألف جنيه بنسبة إنخفاض قدرها نحو ٧٦,٤% منها بعد استخدام المبلغ في صرف البدل النقدي لرصيد الاجازات لبعض العاملين المحالين للتقاعد ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات بقضايا علي مستوي كافة قطاعات الشركة ووحداتها المختلفة.

الاستنتاج المتحفظ:

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن مصر العليا "شركة مساهمة مصرية " فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نشير إلى:

- بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٣٦٦,٣٦٣جنيه بالصافى (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ قيمتة نحو ٤١٨,٥٣٦ مليون جنيه) وقد تم إثبات تلك الأرصدة دفتريا كما تم حساب الاهلاك بنفس الأسس والقواعد المتبعة في العام المالى السابق وبقيمة قدرها نحو ٥٠% من قيمة إهلاك العام المالي السابق وكذا إهلاك إضافات الفترة وقد تبين وجود بعض الآلات والمعدات العاطلة والغير مستغلة وأهمهما خطوط طحن الأذرة الشامية و تكلفتها الدفترية نحو ١٧,٢٦٣ مليون جنية ,وخط الخبز الألى بمخبز سوهاج الالى والبالغ تكلفته الدفترية نحو ٨٧٧ ألف جنيه وكذا بعض وسائل النقل والانتقال والبالغ تكلفتها الدفترية نحو ١,٠١٩ مليون جنيه و المتوقفة عن العمل منذ عدة سنوات صدرت بشأنها قرارات تكهين من مجلس إدارة الشركة وتم أستبعادها من الأصول الثابتة للشركة دون التصرف فيها وعددها أربعة سيارات نقل ثقيل بشركة مطاحن مصر العليا .
- لم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي الشركة منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية دون تنفيذ حتى تاريخه منها عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظة القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ , وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن على الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة على حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن. وقد أفادت الشركة في ردها على تقاريرنا السابقة بأنه يتم حاليا

مراجعته من الإدارة الهندسية بالأملاك تمهيدا لتحرير عقد البيع.كما أفادت بأنه جارى إتخاذ الإجراءات القانونية ورفع دعوى قضائية ضد محافظ القاهرة بصفته للمطالبة بالتعويض عن عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة .

- لازالت شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة لم تقم بتسجيل عدد ٣ شقق بالمعمورة والعجمي بمحافظة الإسكندرية مشتراه من شركة المعمورة للتنمية السياحية، جمعية ٦أكتوبر بشاطئ النخيل منذ عام ٢٠٠٩ بتكلفة دفترية بلغت قيمتها نحو ٩٩٨ ألف جنيه وقد سبق رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه يصعب تسجيل تلك الشقق نظر لوجود مشكلات بين الاصلاح الزراعي والجهة البائعة.
- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٩٤,٣١٤ مليون جنيه متضمنا ما يلي:-

- نحو ٣١,٥٤٤ مليون جنيه قيمة المنصرف علي إنشاء وتجهيز برج جرجا السكني والتجاري والذى بدأ العمل بتنفيذه إعتبارا من أكتوبر ٢٠١٥وذلك بعد إستبعاد وتسوية تكلفة الأجزاءالمباعة منه وقد تم الأنتهاء من الأعمال الأنشائية بموجب المستخلص الختامي المؤرخ في ٢٠٢٣/١٠/١٥ وقيمته نحو ٣٤,٢٦٤ ملون جنيه والباقي تمثل قيمة أعمال الحماية المدنية وأتعاب الإستشاري وم .آخري ودون الانتهاء من تجهيز وتهيئة البرج واعداد البرج المذكور تمهيدا لطرح الوحدات السكنية .على الرغم من مرور نحو عامين على تاريخ إعداد المستخلص الختامي وجدير بالذكر موافقة مجل إدارة الشركة بموجب القرار رقم ٢٠٢٥/٣/٩ بجلسته رقم (٣) لسنة ٢٠٢٥ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٣.على طرح الوحدات السكنية وعددها ٧٢ وحدة سكنية بنظام التمليك أو التأجير من خلال مزاد علنى بالأشتراك مع خبير مثمن الأمر الذى لم يتم إتخاذ أى إجراء بشانه حتى تاريخه .
- نحو ٤٣,٤٤٢ مليون جنيه بأسم /مجمع مطاحن طيبة الأقصر يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ – ٦٣٩ – ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن وقيمتها نحو ١٥,٩٣٣ مليون جنيه تم سدادها بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ و تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ ونحو ٢٨,٣٥٠ مليون جنيه قيمة المنصرف على أعمال الأسوار والبوابات وتسوية الأرض التي تم تنفيذها بمعرفة المقاول / شركة العربي للاستثمار العقاري طبقا للمستخلص الختامى المؤرخ في ٢٠٢٥/٢/٢٥ بعد تخفيضه بمبلغ إثنين مليون جنيه مخصومه من مستحقات المقاول المذكور نظرا لعدم إلتزامه ببنود التعاقد وعدم توريده لسيارة

ربع نقل دوبل كابينة وتم شراء بدلا منها عدد ٤ سيارات ملاكى لشركة وقد تم إجراء بعض الأعمال الأستشارية للبنكر المزمع إنشاؤه بالمجمع المذكور بلغت فيمتها نحو ١٩٦ ألف جنيه خلال الفترة .

- نحو ١٠,٦٥٥ مليون جنيه باسم ارض مدينة أخميم الجديدة منها مبلغ نحو ١٠,٥٥٦ مليون جنيه قيمة المسدد لتخصيص قطعة أرض مساحتها نحو ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج والتي تم إستلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحرير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاث أعوام على سداد كامل القيمة وإستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال بها.حيث لم يتم طرح اى مناقصات لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع. على الرغم من أنه سبق إستخراج ترخيص بناء رقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧ لبناء السور حول قطعة الارض ينتهى في ٢٠٢٥/٤/٧ وتم تجديده لمدة عام أخر ينتهى فى ٢٠٢٦/٤/٦.
- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٧٩٩ (اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة) و قد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب إلي السيد اللواء محافظ قنا بكتابها فى ٢٠٢٠/٣/٩ مما حدا بالشركة الإقامة بالطعن على هذا التقرير أمام محكمة القضاء الإداري بقنا بموجب الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق إداري ومحاله لمكتب الخبراء منذ ٢٠٢٢/٣/٢٤.
- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع راس غارب منذ عدة سنوات الا انه حتى تاريخ إنتهاء المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.

- بلغ رصيد حساب الإنفاق الاستثماري في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بمبلغ نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه يمثل نسبة ٢٥% من قيمة الأرض التي تم تخصيصها بمدينة توشكى الجديدة لصالح الشركة كمرحلة أولى ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان المدفوعة في فبراير ٢٠٢٣ بموجب قرار مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (١٦٨) بتاريخ٢٠٢٢/٨/١ وكذا مساحة ٣٠٠٠ فدان التي تم تخصيصها للشركة كمرحلة ثانية بموجب قرار مجلس إدارة هيئه المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (١٨٦) بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١١ والتي لم يتم سداد أي مبالغ عنها لتصبح اجمالي مساحة الارض التي تم تخصيصها للشركة نحو ٥٠٠٠ فدان بسعر مبدئي١٥ألف جنيه للفدان بخلاف المصروفات الادارية ومجلس الإمناء وخلافه على ان يتم تأجيرها للسيد الأستاذ/ محمد بن ضحيان بن عبدالعزيز – عضو مجلس إدارة الشركة السابق (سعودي الجنسية)

ومساهم بنسبة ٢٠% من راس مال الشركة بناء على رغبته طبقاً لموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٢/١٢/٢٧ على ان تكون مدة التأجير عشرون عام ويقوم بسداد قيمة الأرض بالكامل خصما من القيمة الايجارية المحددة وتجدر الإشارة إلي ما يلى:-

- تم اتخاذ الإجراءات التنفيذية الواجبة للشراء وطلب تخصيص المقتن المائي دون إتخاذ أي إجراء نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في تعديل النظام الأساسي مادة رقم (٣) غرض الشركة وإضافة نشاط إستصلاح واستزراع الأراضي إلى أغراض عمل الشركة.
- عدم اجراء أي دراسات جدوى فنيه أو اقتصادية أو مالية أو قانونية للمشروع وكذا عدم توافر كوادر فنيه وخبرات متخصصة بالشركة في هذا النشاط .
- مخالفة أحكام المواد أرقام٩٧،٩٨،٩٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذا أحكام المادة (٢٣٥) من اللائحة التنفيذية لذات القانون وكذا المادة رقم ٧ من اللائحة المالية للشركة بعدم جواز قيام عضو مجلس إدارة الشركة وأقاربهم حتى الدرجة الرابعة تقدمهم بعروض و عدم جواز التعامل معهم .
- عدم اتخاذ أي اجراءات نحو البدء في أعمال الاستصلاح والاستزراع أو أي أعمال تمهيدية من تسوية الأرض وتأهيلها منذ استلام الجزء الاول منها (٢٠٠٦ فدان) ٢٠٢٣/٢/١٣ وحتى يونيه ٢٠٢٥ ومدة تنفيذ المشروع قدرها نحو ثلاث سنوات من تاريخ استلام الأرض طبقا لشروط التخصيص.
- تخلف الشركة عن سداد أربعة أقساط متتالية الأول يستحق في ٢٠٢٣/٨/٦ ، الثاني يستحق فى٢٠٢٤/٢/٦ والثالث يستحق في ٢٠٢٤/٨/٦والرابع يستحق فى ٢٠٢٥/٢/٦ بمبلغ نحو ٣,٥٩٦ مليون جنيه لكل منهم وبإجمالي قدره نحو ١٤,٣٨٤ مليون جنيه بخلاف الفوائد والمصاريف الإدارية طبقا لشروط التخصيص مما حدا بالسيد المهندس / رئيس جهاز مدينة توشكي الجديدة بإرسال خطاب للشركة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٧ لطلب سرعة سداد باقي ثمن الأرض علما بان عضو مجلس الادارة السابق لم يقم بتحويل أي مبالغ لحساب الشركة عن تلك الإقساط .
- قيام الشركة بالرد على خطاب السيد / رئيس مدينة توشكى الجديده بتاريخ٢٠٢٤/٦/٨بشأن طلب سرعة سداد باقى الثمن جاء به أنه لم يتم تحديد مصدر المياه والمقنن المائي لتلك القطعه وبدون تخصيص هذا المصدر المائي يصبح لا جدوي لقيام الشركة بسداد قيمة هذه الأرض حيث أن توافر مياه الري هى أساس عملية استصلاح وزراعة الأرض وبناءا عليه فأن الشركة ستدرس إعادة النظر فى استغلال هذه الارض حتى لا تتعرض الشركة لخسائر كبيرة .
- صدور قرار مجلس أدارة الشركة رقم٢٠٢٤/٩/١٢ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٩ بشأن إحاطة المجلس علما بكتاب الشركة القابضة للصناعات الغذائية المرفق به الكتاب الموجه من معالى السيد/ وزير الري والموارد المائية إلى معالى السيد/ وزير التموين والتجارة الداخلية بشأن تعذر

توفير مقنن مائي لمساحة ال٥٠٠٠ فدان بمدينة توشكي الجديدة التى تم تخصيصها للشركة كما وافق المجلس على عرض مذكرة التفاهم مع شركة درة لإدارة الاصول العقارية فور ورودها على المجلس (تعهدت الشركة المذكورة بتدبير مقنن مائي لتلك المساحة) كما وافق المجلس في حالة عدم التوصل لاتفاق مع شركة درة لإدارة الاصول العقارية يتم التنازل عن مساحة الأرض المشار إليها وإتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن .

- صدور قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١٥) بجلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٩ والتي وافق فيها المجلس على مذكرة التفاهم مع شركة درة لإدارة الأصول العقارية والمتضمنة التزامها توفير مقنن مائي لاستصلاح وزراعة الأرض فى موعد غايته ثلاثة أشهر من تاريخ هذا القرار .
- انتهاء المهلة المحددة من مجلس إدارة الشركة لشركة درة لإدارة الأصول العقارية بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٨دون وفائها بتعهداتها . كما تم الموافقة على منح شركة درة لإدارة الأصول العقارية مهله إضافيه لمدة ثلاثة أشهر تنتهى فى ٢٠٢٥/٣/٣١ حتى يمكنها توفير مصدر المقنن المائى اللازم وذلك بناءا على قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١٧) بجلسته رقم (١٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١. الأمر الذى لم توف الشركة المذكورة بتعهداتها.
- تم إلغاء تخصيص مساحة ٥٠٠٠ فدان للشركة طبقا لخطاب السيد المهندس رئيس جهاز مدينة أسوان الجديدة والمشرف على جهاز مدينة توشكى الجديدة رقم (٥٥٠) بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٣.بشان تعذر إستكمال إجراءات التخصيص نظرا لصدور كتاب وزارة الموارد المائية والرى بشأن تعذر توافر المقنن مائى لكامل المساحة ٥٠٠٠ فدان .وبناءا على ذلك تم مخاطبة السيد المهندس رئيس جهاز مدينة توشكى الجديدة بكتاب الشركة رقم ٢٣٤٩ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٧ نحو موافاة الشركة بقيمة الدفعة المقدمة بواقع ٢٥ % من ثمن الأرض والبالغ قيمتها نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه دون تسليم أرض المرحلة الأولى (٢٠٠٦ فدان) التى سبق تسليمها للشركة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٣ . حتى تاريخه.

- بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو٣٤١,٧٢٨ مليون جنيه وقد تم إثبات أرصدته دفتريا دون جرد عدا محزون الخامات والانتاج التام كما تم تقييمه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها طبقا للأسس المتبعة في العام المالي السابق وقد بلغت كمية الأقماح (المحلية – المستوردة) فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون والبناكر بقطاعات الشركة المختلفة نحو ٥١٩٠٦ طن قمح محلى قيمتها نحو ٧١٤ مليون جنيه ، نحو ١٨٩٦٠ طن قمح مستورد قيمتها نحو ٢٦١ مليون جنيه وذلك طبقا لما ورد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وكمية نحو ٧٤٥٠ طن قمح مستورد ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة قيمتها نحو ٩٦ مليون جنيه وقد تم إثباته دفترياً دون جرد وكذا كمية نحو٦١٢٨ طن قمح مستورد قيمتها

نحو ٨٠,٧٧٢ مليون جنيه ملك شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ ودون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتحقق من صحة تلك الأرصدة.

- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٩٩,٢٧٧ جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ قيمته نحو ٣٠,٤٨١ مليون جنيه) ودائنا شاذا بمبلغ نحو ٢٧,٢٨٦ مليون جنيه على (غير طبيعة الحساب المذكور) وقد تضمنت حسابات العملاء بعض الأرصدة المدينة والمتوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لم تنفذ قيمتها نحو ١,٢١٣ مليون جنيه بشركة مطاحن مصر العليا ، ١,٢٠٩ مليون جنيه بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة .
- عدم إجراء المصادقات أو إعداد أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة الهيئة العامة للسلع التموينية البالغ أرصدتها بحسابات العملاء والموردين بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٤٥٤,٦٤٨مليون جنيه دائنا , نحو ١٢,٦٢٣ مليون جنيه مدينا بشركة مطاحن مصر العليا وكذا نحو ١,٥١٨مليون جنيه دائن بحساب الموردين بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة عن مستحقات الهيئة فى المنظومة الجديدة (الدقيق الحر) , كما لم يتم حسم الخلافات والتحفظات التي سبق إثباتها في المطابقات السابقة وأخرها عن معاملات الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ وحتى٢٠٢٥/٩/٣٠ .
- إستمرار شركة وادى الملوك للطحن والصناعات التكميلية في الإعتماد علي مندوبي البيع (موظفين بالشركة) في التسويق والبيع والتحصيل من معظم العملاء حيث بلغت قيمة مسحوباتهم خلال الفترة نحو ١٤٢,٦٢٧ مليون جنيه بنسبة نحو ٦٧,٤٥% من قيمة مبيعات الدقيق والسميد بالشركة خلال الفترة البالغة نحو ٢١١,٤٤٥ مليون جنيه.

هذا وقد اقتصرت الضمانات المقدمة من مندوبين البيع على شيكات وايصالات امانة (ضمانات ورقية) الاولي بمبلغ ١١،٦٣٥ مليون جنيه والثاني بمبلغ ٥٣،٥٥٠ مليون جنيه باجمالي قدره ٦٥،١٨٥ مليون جنيه بخلاف وثائق التامين ونرى عدم كفايتها .

- تضمنت حسابات العملاء مبلغ نحو ٨,٨٢٦ مليون جنيه قيمة مديونية مستحقة طرف بعض مندوبى البيع المتوقفين عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ الحسن عبود مصطفى ، مصطفى عبود مصطفى وتجدر الإشارة إلى قرار النيابة العامة بشأن عدم مسئولية السيد / مصطفى عبود مصطفى عن تلك المديونية ومسئولية شقيقه الحسن عبود مصطفى عنها وتحميله المبلغ وتم إحالته لمحكمة الجنايات بتهمة الإختلاس حكم فيها غيابياً بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٨ بالسجن المؤبد وتغريمه لمبلغ مُماثل والعزل من الوظيفة دون تنفيذ .

وجدير بالذكر أنه لم نتمكن من الحصول على التعويض من شركة المهندس للتأمين , وقامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩محكمة شمال الجيزة ضد شركة المهندس للتأمين المطالبة بمبلغ ٢,٧٥٠ مليون جنيه قيمة ٥٥% من قيمة التعويض المستحق طبقا للوثيقة , ٥% فوائد قانونية سنويا من تاريخ المطالبة

حتي تمام السداد وحكم فيها بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩ برفض الدعوى, وتم عمل استئناف برقم ٤١٣ لسنة ١٣٩ ق الدائرة (١) شمال الجيزة قضي فيها بالرفض بجلسة ٢٠٢٢/١٢/٧ وتم عمل طعن بالنقض لم يحدد له جلسة حتي تاريخه.

- توقف العميل/ شركة أمان للخدمات التجارية البالغ رصيده في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ١,٩٩٨ مليون جنيه عن السداد منذ فبراير ٢٠٢٣ حيث كان آخر سداد له بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه كما توقف عن سحب بضاعة منذ ٢٠٢٢/٩/٣٠. وقد قامت الشركة بإتخاذ الأجراءات القانونية ضده وتم رفع الجنحة رقم ١٦٥١٠ لسنة ٢٠٢٣ جنح بولاق الدكرور والجنحة رقم ٢٣٤٢٥ لسنة ٢٠٢٣ جنح بولاق الدكرور شيك بدون رصيد بمبلغى ٢٤٠٨٧٥٠ جنيه، ١٩١٥٠٠٠ جنيه على الترتيب وتم الحكم علية غيابيا بالحبس ثلاث سنوات بجلسة ٢٠٢٣/١١/٢٧. وكفالة ٥٠٠٠ جنيه. وكذا غيابيا بالحبس ثلاث سنوات وكفالة ١٠ ألاف جنيه بجلسة ١/١٦/ ٢٠٢٤
- تضمنت عملاء الادارة نحو ١,٢٠٩ مليون جنيه مديونية مستحقة ومتوقفة منذ عدة سنوات طرف بعض عملاء الادارة (شعراوي محمد , ممدوح أدم , فتحي علي كريم , المتحدة للتجارة والإستيراد ، محمود عبد العظيم) الذين توقفوا عن سداد مستحقات الشركة.

وتجدر الأشارة إلى صدور قرار مجلس الأدارة رقم ٢٠٢٤/٢/١٠ جلسة رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤بالموافقة على تسوية مديونية العميل/ شعراوى محمد عبد الرحمن بعد سداد ٢٠٠ ألف جنية والباقى أقساط شهرية بواقع ٢٥ ألف جنية للقسط على ان يتم تسليمه ماكينة التعبئة الخاصة به والموجودة طرف الشركة دون الإلتزام بالسداد وفقاً لتلك الجدولة.

- بلغ رصيد حساب مصلحة الضرائب (ضرائب الشركات المساهمة) بشركة مطاحن مصر العليا ضمن حسابات مدينة لدي المصالح والهيئات في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٢٨,٠٢٠ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة لحساب مصلحة الضرائب المصرية (تحت الحساب) كدفعات مقدمة ، والعائد الخاص بها , الضريبة المخصومة بمعرفة الغير , وقد تضمن الرصيد المذكور مبلغ نحو ١٢,٥١٢ مليون جنيه لم نقف على تحليله وطبيعته ودون وجود شهادات مؤيدة لها علما بأن الشركة ضمن نظام الدفعات المقدمة بالنسبة للمخصوم تحت حساب الضريبة
- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بشركة مطاحن مصر العليا نحو ٢٥,٨٣٧ مليون جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ نحو١,٠٧٣ مليون جنيه) وقد تضمنت ما يلي :-

- ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف السيد/عنتر عطيفي السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى٢٠٢٠/٢/٤ والتي

انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة أقساط متساوية تنتهي في ٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة ، وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فيها بالحبس ، و قد سبق صدور حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ في الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى أهالي المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة.

- نحو ١٤٣ ألف جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة ومقام بشأن بعضها دعاوى قضايه صدر بشأن بعضها أحكام قضائيه نهائية لصالح الشركة لم تنفذ والبعض الأخر ترك العين المؤجرة ..

- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخري في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ١٦٦,١٧٠مليون جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٢,٧٧٥ مليون جنيه) منها نحو ٤٥مليون جنيه تأمينات لدي الغير متضمنه بخلاف ذلك ما يلي:-

- نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه باسم الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ والمقرر تحصيله من محافظة أسوان والسيد رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو بصفتيهما والتي تم سدادها بمعرفة الشركة لشركة وادى كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بموجب شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ ٢٠٢٤/ ١٠/٧ المسحوب على بنك مصر فرع سوهاج وقد جاء بمنطوق الحكم الصادر في هذا الشأن إلزام الجهتين المذكورين بأن يؤديا للشركة ما تؤديه لشركة كوم أمبو لأستصلاح الأراضي الأمر الذي لم يتم بعد.
- نحو ٦,٤٩٤ مليون جنيه تحت مسمي أمر إداري منطقة طهطا قيمة عجز في الاقماح المستوردة التي تم الإستيلاء علىها من بعض العاملين بمطحن طهطا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وإرتكاب عدة جرائم طبقاً لما أسفرت عنها تقرير اللجنة المشكلة بالشركة والبلاغ المقدم لمباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد بشأن تلك الواقعة وتم تحويلها إلى محكمة شمال سوهاج بموجب الدعوي الجنائية رقم٦٤٥٠ لسنة ٢٠٢٣ جنايات مركز طهطا حكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/١٧ بالسجن المؤبد للمتهمين الثلاثة وسداد قيمة الأقماح المختلسة وغرامة مساوية لذلك المبلغ والعزل من الوظيفة وقبول الدعوى المدنية وإستأنف المتهمان الحكم برقم مستأنف١٦٤ لسنة ٢٤ من محبسهم فى ٢٠٢٤/٤/٢٣ دون إقامة الدعاوى المدنية اللازمة ضدهم .

وقد تحفظت شركة مطاحن مصر العليا على قيمة الغرامة الموقعة على مطحن طهطا حيث أن الواقعة حدثت بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٧ (تطبيق الغرامة) و كان سعر القمح ٥٥٢٥ جنيه للطن وصدر توجيه وزاري رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٠ وحدد سعر القمح ١٠٠٦٠ جنيه للطن والذي على أساسه تم حساب الغرامة على الرغم من أن الواقعة حدثت قبل تاريخ صدور هذا التوجية كما أنه تم حساب الغرامة بضعف السعر وذلك على أساس أن الكمية تصرف ولكن ثبت أن الكمية عجز إستلام يتم حسابها

على أساس مرة وربع من ثمن القمح وذلك في المطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٧.

- نحو ٤,٠٤٥ مليون جنيه باسم / خالد صفوت عبد الحميد , ومحمد عبد المحسن الضوي أمناء مستودع بالشركة بمنطقة جرجا , بواقع ٢,٠٠٧ بإسم خالد صفوت ، بواقع ٢,٠٣٧ بإسم محمد عبد المحسن الضوى تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهما من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم علي كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن تعاملات الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتي ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة بأحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة ومكون عنهما مخصص بكامل القيمة وتجدر الاشارة الى قيام المذكورين بإقامة دعاوى قضائية على الشركة ارقام ٣١٥ ، ٣٥٣ ع . ك سوهاج صدرت احكام ببراءة ذمتهم من المبالغ المشار اليها قامت الشركة بالطعن عليها بالاستئنافين رقمى ٣٣٧ ، ٤١٤ لسنة ١٩٩٨ س .ع سوهاج قضى برفضهما الاولى بجلسة ٢٠٢٤/١/٢٨ و الثانية جلسة ٢٠٢٤/٣/٣ وتم عمل طعن بالنقض لم تحدد لة جلسة حتى تاريخه.
- نحو ٦٦٥ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجناية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام و حكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض بالدعوى رقم ١٦٢٨٨ لسنة ٩٢ نقض قضى فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/٢٧ بإلغاء الحكم المطعون فيه ومعاقبته بالسجن المشدد ثلاث سنوات وغرامة برد مبلغ نحو ٥٢٦ ألف جنيه والتعويض المدنى المؤقت ومكون عنها مجمع اضمحلال بذات القيمة
- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.
- نحو ٦٧٥,٧ ألف جنيه قيمة عجز خزينة المقبوضات باسم أمين الخزينة السابق/ صابر عبد الفتاح في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ٢٠٠٩ م. تعويضات الجيزه وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بإلزام المذكور بالتعويض بمبلغ مليون جنيه وقام المدعى عليه باستئناف الحكم برقم ٤٥٤٩ لسنة ١٣٤ ق الدائرة ١٠٨ تعويضات إستئناف شمال الجيزة وتم الحكم في الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧ بسقوط الخصومة ، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ ق نقض بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ حيث صدر حكم جلسة ٢٠٢٣/١٢/١٩ بقبول الطعن واحالة الدعوي لمحكمة استئناف القاهرة مامورية الجيزة ومازالت منظورة امام القضاء

- بلغت قيمة الاستثمارات المالية المتداولة (أذون خزانة) في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٨٠,١٣٥ مليون جنيه مقابل نحو ٧٦,٥٧٨ مليون جنية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ومقابل نحو ٢٠٤,٤٠٨ مليون جنيه فى ٢٠٢٤/٦/٣٠.
- بلغ رصيد حساب النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ١٩٥,١١٥ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي:-

❖ وجود بعض الحسابات الجارية طرف بعض البنوك (عدد خمسة حسابات تم خصم رصيد أحدهم بالكامل فى المصروفات البنكيه) ليس عليها حركة بالإضافة أو السحب منذ عدة سنوات وبدون أي عائد عنها وبلغت أرصدتها في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٨٨٤ ألف جنيه مما أضاع على الشركة إمكانية الاستفادة من تلك السيولة في اعمالها ونشاطها..

❖ عدم أدارج بعض الحسابات الجارية لدي بعض البنوك بدفاتر الشركة أو تأثير رصيد البنوك الظاهر بقوائمها المالية حيث تبين وجود حسابين باسم الشركة ببنك مصر فرع سوهاج والبنك الأهلي فرع الفتح بسوهاج برصيد فعلى (كشف الحساب) فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ قدره نحو ٢٧٥ ألف جنيه , صفر جنيه على الترتيب خاصة بمستحقات موردي الأقماح المحلية والذي يتم تمويله عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية , وللشركة سلطة الصرف منه وإصدار الشيكات لموردي تلك الأقماح المحلية , وجدير بالذكر أن قيمة التحويلات الواردة من الهيئة العامة للسلع التموينية لبنك مصر المشار إليه عن موسم قمح محلي ٢٠٢٥ قد بلغت قيمتها نحو ٤٩٩٨ مليون جنيه وكذا تم تدعيم هذا الحساب من حساب الشركة لدى ذات البنك بمبلغ نحو ١٥٩,٧ مليون جنيه وقد تضمنت مذكرة تسوية بنك مصر فرع سوهاج المذكورة شيكات لم تقدم للصرف قيمتها نحو ٢٥٩ ألف جنيه منها نحو ٨٧ الف جنيه قيمة بعض الشيكات عن الفترة من ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٢ .

- بلغ رصيد الإحتياطيات في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٤٤٢,٠٤٤ مليون جنيه بنسبة نحو ٦٣١ % من رأس مال الشركة المدفوع البالغ ٧٠ مليون جنيه.
- تضمنت الحسابات الدائنة الأخري مبلغ نحو ٧٤١ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بإدراجها بحساب الأرصدة الدائنة دون تسويتها على حساباتها المختصة.
- عدم وجود نظام تكاليف معتمد بالشركة من مجلس الإدارة يوضح عناصرها وأسس تبويبها وأسس توزيع المصروفات والإيرادات الغير مباشرة على أنشطة الشركة المختلفة دون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تمسك الشركة نظام تكاليف غير معتمد من السلطة المختصة.

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية على مستوي الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر الذي يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلى مصر الرقمية.
- لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الافصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الخاص بالافصاح ومعيار رقم (١٠) الخاص بالاصول الثابتة ومعيار رقم (٧) فقرة (١٧) الخاص بالاحداث التي تقع بعد الفترة المالية وتتمثل أهمها فيما يلي:
  - حصر وتحديد قيمة المخزون الراكد بالشركة.
  - بيان بكميات وقيمة المبيعات خلال الفترة والفترة المماثلة.
  - فروق فحص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى تاريخه البالغ قيمتها نحو ١٩١ مليون جنيه ضمن الموقف الضريبي للشركة.
  - الإ فصاح عن آثار تطبيق قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة لتلك التعديلات طبقا لمتطلبات الفقرتان (٣٠ , ٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.
- عدم استيفاء اشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق ببعض الوحدات التابعة لشركة مطاحن مصر العليا وذلك طبقا لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج , قنا , الأقصر..

تحريراً في : ١١ / ٣ /٢٠٢٦

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

(محاسب / محمد فاروق عواد) **(محاسب / عصام زكريا محمد)**